قرارات بإعفاءات وتسهيلات إضافية لمشاريع الترميم في حلب وحمص ودير الزور

الجلالي: الحكومة مع المقاول لكن يجب أن يتحمل المسؤولية ويقوم بعمله بإشراف وزارة الأشغال

مرتيني لـ«الوطن»: دعم حكومي من خلال القروض والإعفاءات من الرسوم والضرائب

هناء غانم

شهد اجتماع لجنة الخدمات والبنى التحتية الذي عقد أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي نقاشات غنية وتقييماً لواقع الإجراءات المتعلقة بترميم الأسواق التراثية في محافظات حلب وحمص ودير الزور في ضوء المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2022 والإجراءات المطلوب اتخاذها من الجهات المعنية لضمان حسن سير أعمال الترميم وفق البرامج الزمنية والفنية المقررة وتذليل أي صعوبات إجرائية قد تعيق تنفيذ الأعمال.

وركز الاجتماع على سبل وآليات تقديم المزيد من التسهيلات لمشاريع الترميم وصيانة المباني المتضررة جراء الزلزال في المدن القديمة والأسواق التراثية، حيث تم اتخاذ عدد من القرارات لناحية تقديم المزيد من الإعفاءات والتسهيلات ولاسيما ما يتعلق بعقود المقاولة لأعمال الترميم والتدعيم في المدينة القديمة والأسواق التراثية في محافظات حلب وحمص ودير الزور، مع التشديد على مراعاة الاشتراطات الأثرية باعتبار أن المدن القديمة خصوصاً في مدينة حلب وأسواقها التاريخية مسجلة على لوائح التراث العالمية.

الجلالي أكد ضرورة إعادة دراسة وتحليل التدابير المتخذة ولاسيما شرط المقاول، وإعفاء كل أعمال الصيانة والترميم والتأهيل في المدن والأسواق القديمة من هذا الشرط، ووضع أسس جديدة تحد من إضافة عبء مالي إضافي على المستفيدين، موضحاً أن «الحكومة مع المقاول لكن يجب أن يتحمل المسؤولية ويقوم بعمله وفق المهام الموكلة إليه»، داعياً وزارة الأشغال العامة إلى تعزيز إشرافها على المقاولين بما يساهم في تحسين جودة ونوعية العمل الإنشائي.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء دور الوحدات الإدارية في المسؤولية عن متابعة سلامة الإجراءات من النواحي الفنية والإنشائية بما يتوافق مع شروط الترخيص وضبط أي سلبيات في عمليات الترميم والصيانة، بالتوازي مع الدور الرقابي الأساسي للمديرية العامة للآثار والمتاحف نظراً للخصوصية التاريخية التي تتميز بها الأسواق والمدن القديمة بهدف الحفاظ على نسيجها وإرثها المعماري والتاريخي والحضاري.

وبعد مداخلات موسعة من أعضاء اللجنة والمعنيين حول ضرورة إعادة تقييم ودراسة التعميم الخاص بمنح رخص الترميم في الأسواق القديمة والتراثية في المحافظات المذكورة لجهة الإعفاء من شرط المقاول، ولاسيما في ظل العناية الفائقة التي يحظى بها هذا الملف، قررت اللجنة استثناء أعمال الترميم والصيانة في المدن والأسواق القديمة من شرط المقاول، وإعادة دراسة الموضوع بشكل موسع في لجنة الخدمات بحضور ممثلين عن نقابتي المهندسين والمقاولين لتقييم نتائج تطبيقه بشكل عام وإدخال ما يلزم من تعديلات عليه وتحديد للمسؤوليات والأدوار بما يضمن سلامة الأعمال الإنشائية للأبنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير السياحة «رئيس لجنة الخدمات والبنى التحتية» محمد رامي مرتيني أن هناك عدة حزم تقدم من الحكومة لدعم مشاريع الترميم وإعادة الإعمار للمباني التاريخية والأسواق التراثية سواء بالتمويل أم القروض أو الإعفاءات من الضرائب والرسوم.. لافتاً إلى أنه تم خلال الاجتماع تقييم الواقع الراهن مع تقديم المزيد من الدعم والتسهيلات والإعفاءات التي كان آخرها إعفاء أعمال الترميم للمحلات والمباني التاريخية بالمدينة القديمة من عقد شرط المقاول بغية منح المزيد من الإعفاءات المالية والضريبية للمساهمة في تسريع استكمال أعمال الترميم وإعادة الإعمار في هذه المدن القديمة التي تضررت بالحرب الإرهابية على سورية وجزء منها نتيجة الزلزال ولاسيما في مدينة حلب وحمص ودير الزور.

الوزير مرتيني أشار إلى أن اللجنة الاقتصادية كانت قد أعطت دعماً للمنشآت السياحية المتضررة، ودعم مشاريع الترميم وتشغيلها ببرنامج دعم أسعار الفائدة على القروض، وذلك بهدف تمكين أصحاب هذه المنشآت من ترميمها وإدخالها في الخدمة مجدداً بما يعزز التنمية الاقتصادية، مؤكداً أن القرار يشمل كل الأسواق والمحلات التراثية التي تحتاج إلى ترميم والتي يرغب أصحابها بترميمها بناء على المرسوم.

وأشار الوزير إلى أن الحكومة تعمل على تقديم كل سبل الدعم حتى للمشاريع المتعلقة بالبنى التحتية للمباني والأسواق التراثية حيث تم ترميم نحو 7 أسواق قديمة تم بالكامل بتضافر الجهود الحكومية والأمانة السورية للتنمية ومجلس المدن وبعض المنظمات الوطنية والصديقة.

وأشار مرتيني في تصريح عقب اجتماع أن النقاشات التي دارت غنية وموضوعية تخص كل سبل الدعم انطلاقاً من توجيهات الرئيس بشار الأسد والمراسيم التي أصدرها، لتقديم التسهيلات والإعفاءات لأعمال الترميم وإعادة الإعمار في المدن القديمة والأسواق التراثية تحديداً، مشيراً إلى أنه وخلال الاجتماع تم اتخاذ القرارات المناسبة لجهة تقديم المزيد من الإعفاءات لأعمال الترميم والتدعيم في المدينة القديمة والأسواق التراثية، مع التشديد على الاشتراطات الأثرية، حيث تم التأكيد على المعنيين في المديرية العامة للآثار والمتاحف على المزيد من الحرص والرعاية لهذه الأعمال خاصة أن المدن القديمة تحديداً في مدينة حلب وأسواقها التاريخية القديمة مسجلة على اللوائح العالمية للتراث.

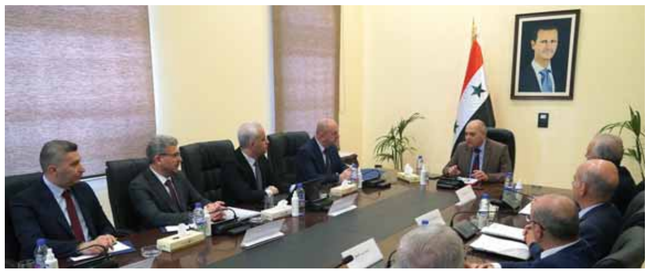

بتكلفة 77 مليار ليرة.. إجازة استثمار جديدة لمشروع توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في حسياء الصناعية

لايقة لـ«الوطن»: قطاع الطاقات المتجددة يحتل المرتبة الأولى في الجدية وسرعة دخول الإنتاج

الوطن

منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار جديدة لمشروع توليد الكهرباء باستخدام الألواح الشمسية في محافظة حمص– المدينة الصناعية بحسياء بتكلفة استثمارية تقديرية /77/ مليار ليرة سورية وطاقة إنتاجية /10/ميغاواط سنوياً» و/17/ فرصة عمل.

وأوضحت مدير عام الهيئة ندى لايقة في تصريح لـ«الوطن» أن المشروع هو الثامن عشر في مجال توليد الطاقات الكهربائية الحاصل على إجازة استثمار بموجب قانون الاستثمار الجديد، منوهة بأن قطاع الطاقات المتجددة يحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المستقطبة، والمرتبة الأولى لجهة الجدية وسرعة الدخول في الإنتاج.

ورأت لايقة أن هذه الزيادة والجدية تعكس مدى فعالية الحوافز والمزايا المقدمة في القانون من جهة ومدى سلاسة الإجراءات اللازمة للتأسيس والتنفيذ من جهة أخرى.

وذكرت أن قانون الاستثمار يسمح بإدخال كل التجهيزات ووسائط النقل الخدمية معفاة من الرسوم الجمركية والمالية والإضافات غير الجمركية، إضافة إلى منحها تخفيضاً ضريبياً بنسبة 50٪ من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات.

وكانت الهيئة قد أكدت لـ«الوطن» أن إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة منذ صدور قانون الاستثمار رقم /18/لعام2021، حتى منتصف شهر أيلول، إذ بلغ17 مشروعاً بتكلفة تقديرية 1297 مليار ليرة سورية تؤمن526 فرصة عمل باستطاعة 300 ميغاواط، وأنه يشكل عدد الإجازات في قطاع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة ما نسبته 10 بالمئة من إجمالي عدد المشروعات الحاصلة على إجازة استثمار.

في حين بلغ إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشروعات الطاقات المتجددة منذ بداية عام 2024 9 مشروعات بتكلفة تقديرية 614 مليار ليرة سورية وتؤمن247 فرصة عمل باستطاعة 68 ميغاواط.

وحول المشروعات التي دخلت مرحلة الإنتاج بوجد 5 مشروعات دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي و7 مشروعات أخرى في طور التجهيز، في حين لم تقم أي مشروعات بالتوسع أو بتعديل الطاقة الإنتاجية ولم يتم إلغاء أي مشروع من مشروعات قانون الاستثمار رقم /18/ لعام2021، وجميعها اتخذت إجراءات جدية نحو التنفيذ.

ووافقت الحكومة في جلستها الأخيرة على مقترح وزارة الكهرباء لتعديل أسعار الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة، وذلك بهدف تشجيع الطاقات المتجددة من مصادر ريحية ولفتح المجال أكثر للاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى زيادة الاستطاعات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تربط على شبكة التوزيع بهدف التوسع أكثر في مجال استخدام الطاقة المتجددة.. وأوضح وزير الكهرباء الدكتور سنجار طعمة أنه تمت الموافقة على تعديل القرار رقم 6 الناظم لتعرفة التغذية وهو ينظم أسعار الكهرباء التي يتم شراؤها من مصادر الطاقات المتجددة المختلفة، حيث تم تعديل تقطتين أساسيتين: الأولى، تشجيع الطاقات المتجددة من مصادر ريحية حيث تم تعديل الأسعار بها من 6 سنت يورو إلى 7 سنت يورو لفتح المجال أكثر للاستثمار بالطاقة الريحية لكون الإقبال عليها مازال منخفضاً مقارنة بالإقبال الجيد على الطاقة الشمسية.

أسعار الدواجن انخفضت وأسعار الفروج والشاورما ارتفعت

معاون وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: درويات مشتركة مع السياحة لمراقبة الأسعار

| رامز محفوظ

رغم الانخفاض المتواصل لأسعار الفروج وأجزائه خلال الأشهر الماضية وصدور نشرات تموينية متتالية شهدت انخفاضاً في أسعار مبيع الفروج الحي وأجزائه والمشوي والبروستد والمسحب والشاورما، إلا أن بعض أصحاب محال الفروج المشوي والبروستد والشاورما مازالوا مصرين على عدم الالتزام بالتسعيرة المحددة ناهيك عن أن بعض المحال بحجة أنها مصنفة سياحية تبيع الفروج والشاورما بأسعار تزيد عن 50 بالمئة عن أسعار بقية المحال التابعة لوزارة التموين.

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سامر سوسي أكد في تصريح لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك كثفت من دورياتها على محال بيع الفروج المشوي والبروستد خلال اليومين الماضيين ونظمت خلال اليوم الأول عدداً كبيراً من الضبوط بحق المخالفين، ففي دمشق على سبيل المثال تم تنظيم 37 ضبطاً وفي اللاذقية 10 ضبوط إضافة إلى تنظيم ضبوط أخرى في بقية المحافظات.

ولفت إلى أن الوزارة عندما لاحظت منذ أسبوع تقريباً عدم انخفاض الأسعار في السوق وعدم التزام المحال بالتسعيرة التموينية وجهت كل مديريات حماية المستهلك في المحافظات لتكثيف دورياتها على محال بيع الفروج والشاورما.

وأكد أنه وبعد الجولات لوحظ أن نسبة جيدة من محال الفروج قامت بتخفيض أسعارها إذ إن بعض المحال تبيع اليوم سندويشة الشاورما على سبيل المثال بسعر 17 ألف ليرة والفروج المشوي 115 ألف ليرة، وهذا السعر أعلى من السعر المحددة في التسعيرة التموينية بنسبة بسيطة وذلك لأنها تضع إضافات للفروج مثل البطاطا.

وعن أسباب اختلاف سعر مبيع الفروج والشاورما بين المحال المصنفة سياحية عن بقية المحال الأخرى وازدياد سعر الفروج فيها بنسبة قد تتجاوز 50 بالمئة أوضح معاون الوزير أن المحال المصنفة سياحية تقدم خدمات إضافية عن بقية المحال التابعة لوزارة التموين حيث يضاف للفروج كميات جيدة من البطاطا وأكثر من علبة مايونيز ومخلل وغيره كما أن سندويشة الشاورما فيها كمية أكبر من بقية المحال لذا تباع بسعر 25 ألف ليرة، أما في بقية المحال الأخرى تباع بسعر 17 ألف ليرة، إضافة إلى ذلك فإن الضريبة التي تدفعها المصنفة سياحية أعلى من الضريبة التي تدفعها المحال الأخرى.

وقال سوسي: إنه نتيجة للاختلاف بالأسعار بين المحال المصنفة سياحية والمحال التابعة لوزارة التموين تم مخاطبة وزارة السياحة من أجل تشكيل دوريات مشتركة بين التموين والسياحة في كل المحافظات لمراقبة الأسعار وتمت خلال اليومين الماضيين تنظيم دوريات مشتركة من الضابطة التموينية والضابطة السياحية.

وأشار إلى أن الوزارة أصدرت تعليمات باتخاذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يتلاعب بالكميات أو السعر أو المواصفة بعد أن شهد سعر الفروج الحي انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار، وفي الوقت نفسه خلال الجولات على الأسواق رصدت دوريات التموين أراء نسبة من المواطنين بأسعار الفروج.

وحول كلف الفروج وحجة بعض المحال بارتفاع سعر الغاز الصناعي وشرائه من السوق السوداء وكلف الزيت النباتي وغيره لفت سوسي إلى أن كل الكلف مدروسة بعناية ويتم الاخذ بالحسبان كل التكاليف عند تحديد التسعيرة، مبيناً أن الهدف من تشكيل لجان مشتركة بين التموين والسياحة في كل المحافظات لمراقبة والقيام بدوريات مشتركة لمراقبة موضوع الالتزام بالتسعيرة سواء بالنسبة للمحال المصنفة سياحية أو التابعة لوزارة التموين، داعياً المواطنين إلى عدم التردد بتقديم شكوى في أي وقت وعلى مدار الساعة عند ملاحظة وجود أي مخالفة.

> أمين سر جمعية المطاعم: تسعيرة المحال المصنفة سياحية غير منطقية ومرتفعة جداً

بدوره رأى أمين سر جمعية المطاعم بدمشق سام غرة في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار مبيع الفروج في المحال المصنفة سياحية غير منطقية ومرتفعة جداً وإن كانت تضع إضافات للفروج أكثر من بقية المحال الأخرى فإن أسعارها تبقى مرتفعة، وهذه المحال حتى إذا كانت مصنفة سياحية فإنها يجب أن تأخذ بالحسبان أنها تبيع أطعمة في محال شعبية.

ولفت إلى أن أعضاء الجمعية اجتمعوا مع حرفيي الفروج والشاورما في دمشق بعد تنظيم عدد لا يستهان به من الضبوط بحق المخالفين للتسعيرة، ونسعى من أجل أن يكون السعر متقارباً بين المحال المصنفة سياحية والتابعة للتموين وأن يكون الفرق بالسعر بسيطاً جداً.

غرام الذهب يرتفع 8 آلاف ليرة محلياً

الأونصة بـ٤١,٥ مليوناً.. والليرة الذهبية بـ٩,٥ ملايين

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية 8 الاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار 21 قياساً عن السعر الذي سجله أول من أمس.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار 21 سعر مبيع بمليون و 33 ألف ليرة وسعر شراء بمليون و132 ألف ليرة، في حين سجل سعر الغرام 18 سعر مبيع 971143 ليرة وسعر شراء 970143 ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار 995 بـ41 مليوناً و 500 ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار 21 بـ9 ملايين و500 ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيو آر، على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافة إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على الأرقام المخصصة لدى الجمعية.

وارتفعت أسعار الذهب عالمياً بنحو 15 دولاراً خلال تعاملات أمس الأربعاء، مع متابعة آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية والجيوسياسية.

وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنحو 0،6 بالمئة أو بمقدار 15 دولاراً إلى 2693،9 دولاراً للأونصة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0،3 بالمئة إلى 31،56 دولاراً، وزاد البلاتين 0،6 بالمئة إلى 990،49 دولاراً، وصعد البلاديوم 0،2 بالمئة إلى 1011،47 دولاراً.

كلام رسمي جداً

التموين: دورياتنا تصادر الأسطوانات خارج مكان المعتمد حال مشاهدتها بالأسواق باعتبارها مجهولة المصدر

إشارة إلى ما جاء في مقال صحفي لجريدة «الوطن» حول الاتجار بالغاز في السوق السوداء:

نؤكد أن ما جاء في عنوان المقال التموين: لا علاقة للتموين بمتابعة بيع الغاز في السوق السوداء، عار عن الصحة.

وقد تم التوضيح لمعد المقال أن دوريات حماية المستهلك تقوم قانوناً بمصادرة أسطوانات الغاز في حال عُرضت للبيع خارج مكان المعتمد، أو في حال بيعت عند المعتمد بسعر أعلى أو في حال وجود شكوى حول نقص وزنها أو سعرها، وإن دور الدوريات ينحصر في متابعة الشكاوى التي ترد حول تقاضي معتمدي الغاز سعراً زائداً عن الرسمي أو الوزن، حيث يتم في هذه الحالة تنظيم الضبط اللازم بحق المخالفين وتحويلهم إلى القضاء المختص.

أما عن وجود أسطوانات غاز في السوق السوداء سواء أكانت منزلية أم صناعية مهربة في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة حسب سؤال معد التقرير، فكان ردنا أن ملاحقة القائمين على بيع المواد المهربة من مهام مديرية الجمارك، في حين دوريات حماية المستهلك تقوم بمصادرتها في حال مشاهدتها بالأسواق على اعتبار أنها مادة مجهولة المصدرة ووجودها مخالف بالأساس، لأن بيع الغاز خارج المعتمد مخالف للمرسوم ويعاقب عليه قانوناً، ولم نقل لا علاقة لنا بمتابعة هذه المخالفات، والضبوط المنظمة بحق المتاجرين بالمحروقات يومية وواضحة في جميع المحافظات.

المكتب الصحفي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك